الأنباء
السبت 15-08-2009 العدد 12659
7

الهيئة المنظمة للاتصالات: لا تضارب في الصلاحيات مع الوزارة

أكدت الهيئة المنظمة للاتصالات أمس عدم وجود أي تضارب أو صراع على الصلاحيات التنظيمية بين وزارة الاتصالات وبينها، بل إن دورها ودور الوزارة يكملان بعضهما، والمسؤولية تبقى مشتركة في تطوير سوق الاتصالات اللبنانية وتأمين مصلحة المستهلك.

وأوضحت الهيئة في بيان لها أن العلاقة بينها خاضعة لاحكام قانون الاتصالات رقم ٤٣١، بمعزل عن تأسيس شركة اتصالات لبنان (ليبان تيليكوم) أو عدم تأسيسها، علماً أن الهيئة سبق أن دعت مراراً وزارة الاتصالات إلى إنشاء هذه الشركة، باعتبارها خطوة مهمة على طريق تنظيم القطاع، وأعلنت دعمها كافة الجهود الساعية الى تحقيق هذه الغاية.

وأشارت الهيئة إلى عقدي الادارة الجديدين اللذين حظيا بموافقة مجلس الوزراء في قراره رقم ٤٦ تاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٧ وقد تضمنا بنودا تلزم المشغلين الجديدين بتطبيق كافة الأنظمة والقرارات الصادرة عن الهيئة (البند ٧-٢-١٠ من عقد الإدارة)، بخاصة في ما يتعلق بمراقبة جودة الخدمة وحماية المستهلك وسياسات التوزيع، الامر الذي يحتّم على الهيئة مسؤولية القيام بمراقبة وتنظيم عمل الشركتين المشغلتين للهاتف الخليوي، بالإضافة إلى مهام الهيئة التنظيمية الأخرى المتعلقة بالطيف الترددي والترقيم والموافقة على معدات الاتصالات وغيرها. مما يؤكد على أنّ الهيئة تقوم بدورها الرقابي والتنظيمي تجاه الشركتين المشغلتين للهاتف الخليوي، وليس تجاه وزارة الاتصالات كما أشيع اخيرا.

وشددت أنها ومنذ تأسيسها في نيسان ٢٠٠٧ حتى تاريخه، لا تزال تقوم بكافة الجهود والخطوات الآيلة إلى ترسيخ التعاون البناء مع وزارة الاتصالات، ومنها الاجتماعات والمراسلات والدراسات المتعلقة بتطوير خدمات الإنترنت السريع في لبنان، ومراكز خدمة الزبائن، ومؤشرات جودة الخدمة.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"